المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من المفاهيم المعقدّة في النظم السياسية لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء تعريف لها، ثم التعرض إلى التصنيفات التي تعرّفها.

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية وأصل نشأتها

اختلف الفقه الدستوري في وضع تعريف للأحزاب السياسية ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الأهداف و الأفكار التي يقوم عليها كل حزب، و تنوع الأدوار التي يلعبها في الأنظمة الليبيرالية أو الاشتراكية.[1] وعليه سيخصص هذا المبحث لتعريف الأحزاب السياسية في المطلب الأول، أمّا المطلب الثاني لنشأتها.

الفرع الأول: تعريف الأحزاب السياسية

يمكن تعريف الأحزاب السياسية من زاويتين:

الأولى: لغوية

ورد في معجم لسان العرب لابن منظور تعريف لعبارة حزب، بأنّه جماعة من الناس، والجمع أحزاب، والأحزاب جنود الكفار، تألبوا وتظاهروا على حزب النبي –صلّ اللّه عميل و سلم - ، كما وردت عبارة الأحزاب في قوله تعالى :« **يا قوم إنّي أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب** »[2] ، و المقصود هنا هو قوم نوح و عادٍ و ثمود و من أهلك بعدهم .

وحزب الرّجل هم أصحابه و جنده الذين على رأيه.[3]

الثانية : اصطلاحية

تباينت التعاريف المقدمة للأحزاب السياسية ، فنجد مثلا من يعرّفها بأنّها :« **مجموعة منظمة مكوّنة**

---

[1] أنظر : بن يحي بشير، حرية تكوين الأحزاب السياسية، في النظام الدستوري الجزائري، ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 01، 2015/2014، ص 09.

[2] القرآن الكرّيم ، سورة غافر ، الآية 41 .

[3] أنظر في ذلك : لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف ، القاهرة ، ص 579 .

من أعضاء يعتنقون مجموعة مشتركة من القيم والسياسات وهدفها الرئيسي هو الحصول على السلطة السياسية والمناصب العامة لغرض تنفيذ السياسات ، ويسعى الحزب عادة للحصول على هذه السلطة بالطرق الدستورية، لا سيما التنافس في الانتخابات العامة ».[1]

وهناك من عرّفها بأنّها :« جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها ، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية و الهيمنة على خطط الحكومة ».[2]

و عرّفها اتجاه آخر :« كل تجمّع للأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية و يعملون على انتصارها و تحقيقيا ، و ذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها ، و السعي للوصول إلى السلطة ، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة ».[3]

وعليه أجمعت كل التعريفات السابقة و غيرها ، أنّ الحزب السياسي عبارة عن تجمّع للأشخاص اللذين يحملون نفس الأفكار، و يهدفون إلى الوصول إلى السلطة ، و هو التوجه الذي -12 **من القانون العضوي رقم** 03**اعتمده المشرّع الجزائري في تعريفه للحزب السياسي بموجب المادة** 12 **المؤرخ في** 04

التي جاء فيها :« الحزب السياسي هو تجمّع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار و 2012**يناير يجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك جيّز التنفيذ لموصول بوسائل ديمقراطية و سلمية إلى ممارسة السلطات و المسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية ».**

و بذلك يكون المشرع الجزائري قد عرّف الحزب السياسي بناءا على العناصر التي يرتكز عليها و المتمثلة في:[4]

1/ **العنصر الأيديولوجي : فكل حزب سياسي لابّد أن يكون حاملا لفكر سياسي معين.**

2/ **العنصر المؤسساتي : فالحزب عبارة عن مؤسسة دائمة و مستمرة ، هدفيه الدفاع عن أفكار و مصالح أنصار الجزب.**

---

[1] بن يحي بشير، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] بوجملين عبد السلام ، نظام اعتماد الأحزاب و تأثيره على المشاركة السّياسيّة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السّياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013-2014، ص 16.

[3] الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر 2012 ، ص 242 .

[4] أنظر بخصوص ذلك : بوكرا ادريس ، المبادئ العامة للقانون الدستوري و النظم السّياسية، دّيوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 2016 ، ص 378-380 .

3/ العنصر الغائي : فالهدف من إنشاء الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة و ممارستها.

الفرع الثاني : أصل نشأة الأحزاب السياسية

إنّ الأحزاب السياسية بمفهوميها الذي سبق الإشارة إليه ، تعدّ حقيقة معاصرة ارتبط ظهورها مع ظهور فكرة الاقتراع العام، ففي منتصف القرن 19 و بداية القرن العشرين بدأت الأح ازب تتكون في العالم الغربي ، أمّا في فرنسا فقد بدأت تظهر بوادر الأحزاب السياسية عقب الثورة الفرنسية ، في شكل نوادٍ تضم نوابا حسب الإقليم الذي ينتمون إليه ليصبح سبب تجمعهم لاحقا على أساس إيديولوجي، و يمكن إرجاع ظهور الأحزاب السياسية إلى عدّة عوامل تتمثل في :

أولا : المجموعة البرلمانية

تعتبر المجان الانتخابية هي النواة الأولى لنشأة الأحزاب السياسية ، و تتشكل هذه اللجان في كل منطقة من المناطق الانتخابية ، بهدف تنظيم الدعاية الانتخابية للمترشحين ، مع خضوع هذه اللجان لكتل برلمانية معينة أو قادة برلمانيين بارزين، فأصبح كل منها يمثل تكتلا لمجموعة من الأشخاص يحملون نفس الأفكار و يسعون إلى تحقيق ذات الأهداف ممّا أدى في النهاية إلى نشأة الأحزاب السياسية .

وقد كان لظهور نظام الاقتراع العام دوار باراز في نشأة الأحزاب السياسية ، فتزايد عدد الناخبين كان السبب في تحوّل وظيفة الأحزاب السياسية التي لم يعد دورها يقتصر على تقديم المترشحين فقط ، بل أصبحت تلعب دور الوسيط بين الشعب و الحاكم ، تعمل على التعريف بالمترشحين و برنامجهم بغرض توجيه الهيئة الناخبة.

ثانيا : النشأة الخارجية للأحزاب السياسية

قد تنشأ الأحزاب السياسية خارج السلطة التشريعية ، فلا تظهر في شكل كتل برلمانية أو لجان انتخابية ، بل تظهر في شكل نقابات أو جمعيات أو نتيجة لظروف أخرى ، تتعلق بالدين أو بمصالح شخصية أو نتيجة لوضع سياسي معين، ومثال النشأة النقابية للأحزاب السياسية نجد أنّ طبقة العمّال وجدت نفسها عقب الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا دون عمل و يعانون من البطالة و الفقر، ممّا دفعهم للمناداة بحقوقهم فكانت النقابات العمّالية هي الأداة الرئيسية لعرض آرائهم وتحقيق أهدافهم ، والسعي للوصول إلى البرلمان لمطالبة بهذه الحقوق ، و من أمثلة الأحزاب التي قامت على هذا الأساس حزب العمّال البريطاني .

كما كان العامل الديني أحد الأسباب التي أدت إلى ظهور العديد من الأحزاب السياسية ، بعد صراعات تميزت بالدموية ، و مع انتشار المبادئ الديمقراطية اتخذت بعض الأحزاب من الديانات

مناهج لها لنشر الأفكار التي تضمنتها ، و من أمثلة هذه الأحزاب : الحزب المسيحي في إيطاليا ، الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا ، و حزب الإخوان المسلمين في مصر.[1]

المطلب الثاني : تصنيفات الأحزاب السياسية و الأنظمة الحزبية

سيعالج هذا المبحث نقطتين مختلفتين هما مختلف التصنيفات الحزبية و الأنظمة الحزبية.

الفرع الأول : تصنيفات الأحزاب السياسية

يعتبر الكاتب موريس دوفرجيه من أهم الكُتاب الذي قدموا تصنيفات للأحزاب السياسية ، في كتابه الصادر سنة 1951 و الذي قدّم تصنيفا ثلاثيا للأحزاب السياسية على أساس المعايير التالية[2] " و الذي يحمل عنوان " الأحزاب السياسية

أولا : تصنيف الأحزاب السياسية عمى أساس الهيكل التنظيمي

تقسم الأحزاب السياسية وفق هذا المعيار إلى : أحزاب الاطارات و وأحزاب الجماهير.

1- أحزاب الإطارات:

يطلق عليها كذلك تسمية " أحزاب الفئة المختارة " التي تضم في صفوفها الطبقة البرجوازية ، التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر و التي تحولت لاحقا إلى أحزاب المحافظين و الأحرار تتميز هذه الأحزاب بأنّ أعضاءها من الطبقة ذات النفوذ المالي ، فهي لا تبحث عن قاعدة شعبية لها من عموم الناس ، بل تبحث عن أفراد هم نفوذ مالي، حيث تتميز هذه الأحزاب بالمرونة و نقص الانضباط فيها ، و انعدام صلة أعضائها بالناخبين ، فهي تظهر بمناسبة الفترات الانتخابية للتأثير على الناخبين بما يملكه أعضائها من نقود و ثروة .

2-الأحزاب الجماهرية:

ارتبط ظهور هذه الأحزاب مع اعتماد نظام الاقتراع العام ، فهي تعمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من الأعضاء عن طريق فتح أبواب العضوية فيها بصورة مباشرة ، و الاكتفاء بدفع رسوم الاشتراك، حتى يتمتع العضو بكامل حقوقه فيها.

و في هذا الإطار تأخذ الأحزاب الجماهرية شكل الأحزاب الاشتراكية أو الأحزاب الشيوعية أو الفاشية .

ثانيا : تصنيف الأحزاب السياسية على أساس طبيعة الاشتراك فيها

---

[1] نفس المرجع ، ص 61-62 .

[2] أنظر : موريس دوفرجيه الأحزاب السّياسية ، ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد ، الهيّئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة 2011 ، ص 213-262 .

تقسم الأحزاب السياسية وفقا لهذا المعيار إلى الأحزاب المباشرة و الأحزاب غير المباشرة.

1- الأحزاب المباشرة:

يقصد بها الأحزاب التي تكون العضوية فيها مفتوحة للأفراد مباشرة بعد تقديم طلب الانضمام ، و يلتزم فيه الأعضاء بدفع الاشتراكات و حضور اجتماعات الحزب و مؤتمراته بشكل منتظم. [1]

2- الأحزاب غير المباشرة:

هي الأحزاب التي يكون أعضاؤها ينتمون في النقابات و الجمعيات المتضامنة مع الحزب ، فالعضوية في هذه الأحزاب تنبع من كونهم أعضاء في نقابات أو تعاونيات ، و من أمثلة هذه الأحزاب حزب العمّال البريطاني الذي ينتمي أغلب أعضائه إلى نقابات العمّال ، فهم أعضاء غير مباشرين في الحزب ، و لكنهم مرتبطين به .

ثالثا : تصنيف الأحزاب السياسية على أساس مدى الالتزام بتوجيهات الحزب

ذهب الأستاذ موريس ديفرجيه عام 1976 أنّ الأحزاب الجامدة هي تلك الأحزاب التي تفرض الانضباط في صفوفها ، سواء عند انتخاب النواب أو عند التصويت على مشاريع القوانين في البرلمان.

و من أمثلة هذه الأحزاب : حزب العمّال و حزب المحافظين في بريطانيا ، الحزب الاشتراكي في فرنسا ، حزب جبهة التحرير و حزب العمّال في الجزائر .

أمّا الأحزاب المرنة فأعضاؤها يمتلكون حرية أكثر في عملية التصويت لانتخاب النواب أو المصادقة على مشاريع القوانين في السمطة التشريعية ، و من أمثلة هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : الأنظمة الحزبية

إنّ تحديد مفهوم للأنظمة الحزبية يساعد في فهم الأنظمة السياسية ، و يمكن تصنيف أنظمة

الأحزاب السياسية بناءا على معيارين ، يتعلق المعيار الأول بعدد الأحزاب السياسية الموجودة في البلاد ، أمّا المعيار الثاني فيتعلق بحجمها .

الفرع الأول : الأنظمة الحزبية على أساس عددها في البلاد

---

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السّياسيّة و القانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندريّة ، 1997 ، ص 577 .

أشار الفقيه موريس دوفرجيه في دروسه حول الأحزاب السياسية سنة 1950 أنّ التمييز بين مختلف الأنظمة الحزبية يشكل حجر الزاوية في القانون الدستوري[1].

و تعتبر الأنظمة الانتخابية هي العنصر التقني الأساسي الذي يؤثر على الأنظمة الحزبية، كما أنّ عدد الأحزاب السياسية له تأثير بالغ على تحديد الأنظمة الانتخابية ، و بالتالي تشكل الأنظمة الحزبية و الأنظمة الانتخابية واقعتين متلازمتين متلاحمتين، يصعب الفصل بينهما[2].

يبرز تأثير الأنظمة الانتخابية عمل عدد الأحزاب السياسية في البلاد على النحو التالي:

-فنظام التمثيل النسبي يساعد على قيام التعددية الحزبية المستقلة.

-أمّا نظام الاقتراع بالأغلبية المطلقة في دورين فيساعد على قيام التعددية الحزبية المرنة والمترابطة

-أمّا نظام الاقتراع بالأغلبية في دور واحد فيساعد على قيام نظام الثنائية الحزبية[3].

من خلال ما سبق يتضح أنّ الأنظمة الحزبية حسب عددها ثلاثة أنواع:

أولا: نظام الحزب الواحد

يرجع ظهور هذا النظام الحزبي إلى بداية القرن العشرين مع قيام الثورة البلشفية، وهو النظام الأمثل الذي يتناسب مع الأنظمة الشمولية مثل الأنظمة الشيوعية والنازية ، التي لا تقبل عقيدة تخالف العقيدة السائدة في الحكم[4].

كما يعرف هذا النوع من الأنظمة الحزبية تطبيقا في الدول النامية، التي عرفت خروجا حديثا من الاستعمار، فيه الخيار الأمثل لها من أجل مواصلة التنمية الاقتصادية ، والخروج بالبلاد من حالة التخلف الناتجة عن السياسة الاستعمارية ، و تعتبر الجزائر من الدول التي أخذت بنظام الحزب الواحد بعد أن نالت استقلاليا ، و قد أنيط بهذا الحزب مهمة التخطيط ، المراقبة و التوجيه.

ثانيا: نظام الحزبين

يتواجد هذا النمط الحزبي ضمن الدول التي أخذت بالتعددية الحزبية ، و ينشأ نتيجة اعتماد نظام الاقتراع الفردي بالأغلبية في دور واحد، يوفر هذا النمط الحزبي مجموعة من المزايا تتمثل في[5]:

---

[1] بوكرا ادريس، المرجع السابق، ص 387.

[2] موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص 214-215.

[3] نفس المرجع، ص 215.

[4] بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 388.

[5] بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 388.

• ضمان الاستقرار الحكومي ، فالثنائية الحزبية لا محالة تجعل أحد الحزبين يفوز بالأغلبية البرلمانية ، ممّا يمكنهم من تشكيل الحكومة ، ما يؤدي إلى استقرار الحكومة و تقوية سلطة الدولة .

• يؤدي نظام الجزبين إلى اختيار رئيس الوزراء، فالحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية يختار منه رئيس الوزراء.

• يعرف هذا النظام الحزبي تطبيقا واسعا في الدول الأنجلوسكسونية، وقد ساعدها على تطبيق مبدأ التداول على السلطة، إذ يسعى كل للوصول إليها منفردا، دون التأثير على الوضع القائم.

ثالثا: نظام التعددية الحزبية

ينشأ هذا النمط من الأنظمة الحزبية في الدول التي تأخذ بنظام انتخابي يؤدي إلى وصول عدّة أحزاب سياسية إلى السلطة التشريعية، ممّا يجعل من الصعب أن يشكل حزبا واحدا الحكومة ، فيصبح من اللازم قيام تحالفات بين الأحزاب السياسية، إلّا أنّها تكون ضعيفة ، ممّا ينشأ عنها عدم استقرار حكومي .

يعتبر هذا النمط من الأنظمة الحزبية ناتجا عن اعتماد نظام التمثيل النسبي أو نظام الأغلبية في دورين، وقد عرفت الجزائر نظام التعددية الحزبية بموجب دستور 1989 الذي أعلن في مادته 40 أنّ :« حق

إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ومضمون ...» ، وهو ذات الحق الذي تضمنه دستور 1996.

والملاحظ أنّ السبب الحقيقي وراء تخلي المؤسس الدستوري الجزائري عن نظام الحزب الواحد واعتماده نظام التعددية الحزبية هو الثورة الشعبية التي عرفتها الجزائر ، التي تعرف تاريخيا بأحداث 5 أكتوبر 1988 ، التي عبّر فيها الشعب عن استيائه من الأوضاع الاقتصادية للبلاد و سياسة الحزب الواحد ، لذلك أعلن المؤسس الدستوري سنة 1989 عن استحداث نظام التعددية الحزبية[1].

الفرع الثاني: الأنظمة الحزبية على أساس حجم الأحزاب

إنّ السؤال المطروح : كيف يمكن معرفة حجم الحزب السياسي ؟ هل من خلال المنخرطين فيه؟ يصعب الاعتماد على هذا المعيار لمعرفة حجم الحزب السياسي، السبب في ذلك أنّ الانخراط والانسحاب يتم بشكل دائم، ممّا يصعّب عملية إحصاء المنخرطين ، كما أنّ الأحزاب السياسية لا تقدّم الإحصائيات الحقيقية لمنخرطيها. لذلك لا يمكن اعتماد عدد أصوات الناخبين التي آلت

[1] صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015،ص 143.

للحزب لمعرفة حجمه، رغم أهمية هذا المعيار، وسهولة معرفته لأنّ أصوات الناخبين تعرف من خلال الإحصائيات الرسمية.

إلّا أنّ المعيار الأنسب لمعرفة حجم الحزب السياسي هو عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان

ممّا يجعل الأنظمة الحزبية – وفق هذا المعيار- ثلاثة، تتمثل في:

أولا: الأنظمة الحزبية القائمة على وجود أحزاب الأغلبية

أحزاب الأغلبية هي الأحزاب التي تحصل على الأغلبية المطلقة لعدد المقاعد في البرلمان [1]، سواء كانت البلاد تعرف نظام الثنائية الحزبية أو نظام التعددية الحزبية[2].

ثانيا: الأنظمة الحزبية القائمة عمى وجود حزب مهيمن

في هذا النظام الحزبي لا يوجد حزب حاصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد والأصوات، وإنّما يوجد حزب يحوز أكثرية المقاعد ممّا يجعله بعيدا عن بقية الأحزاب المنافسة ولو القريبة منه، من حيث عدد المقاعد المحصّل عليها، الأمر الذي يضطره إلى إقامة تحالفات معها من أجل تشكيل الحكومة [3].

ثالثا: الأنظمة الحزبية القائمة على تحالف أحزاب اقليمية

في هذا النوع من الأنظمة الحزبية لا يوجد أي حزب متحصل لا على الأغلبية المطلقة للمقاعد ولا على أغلبيتها، بل المقاعد البرلمانية موزعة بين عدّة أحزاب سياسية ذات أهمية متوسطة وأخرى صغيرة، ممّا يضطرها إلى إقامة تحالفات فيما بينها من أجل تشكيل الحكومة.

---

[1] بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 391.

بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 2011، جامعة ورقلة، ص 465.

[2] بوكرا ادريس، مرجع سابق، ص 391-392.

[3] نفس المرجع، ص 392.